**مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية** • المجلد: 14، العدد: 2 (2021) • ص: 1-20
© 2020 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

# أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1991-2019)

**فاطمة الحميدان** [1]

**سطام إبراهيم بن كويبين** [2]

قسم الاقتصاد والتمويل، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم • المملكة العربية السعودية

[1] fhmiedan@qu.edu.sa

[2] 4191@qu.edu.sa

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى استقصاء وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، للفترة (1991-2019)، وذلك بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، لتحديد شكل واتجاه العلاقة على مستوى طويل الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقيد لقياس الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير. وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية: أولاً، أن هناك علاقة توازنيه طويله الأجل بين متغيرات النموذج. ثانياً، أن العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبين الصادرات السلعية علاقة طردية ومعنوية إحصائياً. ثالثاً، أن هناك انحرافات في العلاقة التوازنية على المستوى قصير الأجل. رابعاً، هناك أثر سلبي لزيادة معدلات الواردات على النمو الاقتصادي . خامساً، هناك أثر ايجابي لزيادة أسعار البترول على النمو الاقتصادي . وفي ضوء هذه النتائج، توصي هذه الدراسة بما يلي: أولاً، العمل على خلق وتطوير مجالات انتاجية جديدة تسهم في تنويع الصادرات وزيادة معدلاتها، في مقابل خفض الواردات، بما ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. ثانياً، تطوير سياسات وبرامج اقتصادية تهدف الى التحفيز والتشجيع على الاستثمار في الصناعات التقنية الدقيقة والخدمات المتصلة بها في إطار الرؤية الوطنية للمملكة 2030. ثالثاً، إجراء المزيد من الدراسات القياسية لبحث أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمقاييس أخرى مثل الانفاق الاستهلاكي ومعدلات البطالة والتوظيف.

**الكلمات المفتاحية:** الميزان التجاري، التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الدخل الفردي، المملكة العربية السعودية.

# The Impact of Foreign Trade on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the Period (1991-2019)

[1] Fatima Homiedan Alhomiedan

[2] Sattam Ibrahim Bin Kowibeen

Economics & Finance Department, College of Business and Economics, Qassim University • Kingdom of Saudi Arabia

[1] fhmiedan@qu.edu.sa

[2] 4191@qu.edu.sa

**Abstract:**

This study aims to investigate and analyze the impact of foreign trade on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, for the period (1991-2019), by using the cointegration method by employing the Johansen test to determine the long run regression relationship and its direction. Moreover, the study estimates the error correction model (ECM) to measure the deviations that occur in the short run. The study concluded with the following findings: First, there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the model. Second, the relationship between average per capita GDP and merchandise exports is statistically positive and significant. Third, there are deviations in the equilibrium relationship at the short-term level. Fourth, there is a negative effect of increasing import rates on economic growth. Fifth, there is a positive effect of the increase in oil prices on economic growth .In light of these findings, the study recommends the following: First, working on creating and developing new productive areas that contribute to diversifying exports and increasing their rates, in exchange to reducing imports, which will positively affect economic growth. Second, developing economic policies and programs aimed at stimulating and encouraging investments in precision tech industries and related services within the framework of the Kingdom's National Vision 2030. Third, conducting more econometric studies to examine the impact of foreign trade on economic growth represented by other measures such as consumer spending and unemployment and employment rates.

**Keywords:** Trade Balance, Foreign Trade, Economic Growth, Per Capita GDP, Kingdom of Saudi Arabia.

## 1. الإطار العام للدراسة

### 1.1.مقدمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تنامياً ملحوظاً في اهتمام الدارسين والباحثين برصد وتتبع أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في مختلف البلدان، سواء البلدان المتقدمة منها أو النامية، حيث اتجهت العديد من الدراسات الى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من زوايا وأبعاد متعددة ومتباينة، وأكدت نتائجها على وجود أثر إيجابي للتجارة الخارجية في تعزيز النمو (طالب، 2016، 99)، لاسيما في ظل التحولات التي أحدثها الانفتاح التجاري الدولي في ظل توجه الدول الى الانضمام الى اتفاقيات التجارة العالمية، والتي تشرف على تنفيذها والرقابة عليها منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) منذ تأسيسها عام 1995.

بعد انضمام المملكة الى عضوية منظمة التجارة العالمية في 11 نوفمبر 2005، شهدت التجارة الخارجية السعودية تطوراً ملحوظاً الأمر الذي عكسه نمو الصادرات بشكل مطرد خلال هذه الفترة، بالإضافة الى التطور الحاصل في قيم الواردات، بالتوازي مع ما حققته المملكة من تنمية ونمو اقتصادي في شتى المجالات الصناعية والزراعية والبشرية (المرعي والمصبح، 2017، 138).

تظهر تقارير الهيئة العامة للإحصاء تسجيل فائض في الميزان التجاري للمملكة خلال الفترة (2004– 2013) تراوحت قيمته ما بين 294832 مليون ريال عام 2004 الى 874171 مليون ريال عام 2011، كأعلى قيمة خلال هذه الفترة، أما في عام 2013، فقد بلغ الفائض حوالي 778941 مليون ريال؛ فقد بلغت أعلى قيمة للصادرات 1456502 مليون ريال في عام 2012، وكانت أقل قيمة لها 472491 مليون ريال عام 2004، في حين بلغت قيمة الصادرات 1409523 مليون ريال في عام 2013، أما الواردات فقد بلغت أعلى قيمة لها حوالي 630582 مليون ريال، في مقابل أقل قيمة لها عام 2004، والتي بلغت 177659 مليون ريال (الهيئة العامة للإحصاء، 2013، 10).

وبالرغم من النمو الملحوظ في قيم التجارة الخارجية في المملكة، إلا إن هذه القيم شهدت تبايناً خلال الفترة (2007– 2016)؛ فقد تراوح حجم التبادل التجاري ين المملكة ومختلف دول العالم ما بين 1,053 مليار ريال إلى 2,040 مليار ريال خلال هذه الفترة، كما سُجِّل فائض في الميزان التجاري تراوح ما بين 108 مليار ريال عام 2015، إلى 874 مليار ريال عام 2011 كأعلى قيمة، أما في عام 2016، فقد بلغ الفائض حوالي 162 مليار ريال؛ في حين بلغت أعلى قيمة للصادرات 1,457 مليار ريال في عام 2012، وكانت أقل قيمة لها 688 مليار ريال عام 2016؛ أما أعلى قيمة للواردات، فقد بلغت حوالي 655 مليار ريال في عام 2015، فيما بلغت أقل قيمة لها حوالي 338 مليار ريال عام 2007 (الهيئة العامة للإحصاء، 2016، 9).

من جانب آخر، يلعب النفط دور كبير واساسي في اجمالي الناتج المحلي وايرادات المملكة العربية السعودية. وللنفط أهمية كبرى في انشاء الصناعات أهمها الصناعات البتروكيميائية ويتسم سعر النفط بالذبذب بسبب قوى العرض والطلب وآلية السوق الحرة، يوضح شكل (2) تقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة. ويتحدد سعر النفط بالسياسات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للبترول أهمها منظمة أوبك وهي منظمه عالميه تعتمد على صادراتها

النفطية في تحقيق مدخولها لذا فان أسعار النفط من اهم السلع المصدرة التي تؤثر على الناتج المحلي في المملكة وبالتالي على الدخل الفردي.سعت السعودية منذ 2016 إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تخفف من الاعتماد على النفط كنشاط اقتصادي رئيسي، ووضعت إستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل غير النفطي. (أوابك، 2020)

تتكون هذه الدراسة من سبعة أجزاء: حيث يتناول الجزء الاول الإطار العام للدراسة، بينما يتناول الجزء الثاني الإطار النظري للدراسة. ويعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة وأبرز نتائجها وتوصياتها. ويركز الجزء الرابع على منهجية ونموذج الدراسة. وفي الجزء الخامس يتم وصف بيانات الدراسة، بينما يتناول الجزء السادس الإطار التطبيقي وتحليل النتائج. وختاماً، يتم مناقشة نتائج الدراسة وأبرز توصياتها في الجزء السابع.

### 1.2.مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تشير العديد من الدراسات التطبيقية الى وجود علاقة ارتباط قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهذا يعكس في واقع الأمر مدى تأثير التجارة الخارجية على مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، والتي من شأنها تعزز قدرة البلدان على تحقيق النمو الاقتصادي بالتوازي مع قدرتها على تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات (ولد سيدي، 2012، أ–ب).

هناك قدراً كبيراً من الجدل مازال قائماً بشأن مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية؛ فقد أكد البعض أن التجارة الدولية تلعب دورًا إيجابيًا في عملية النمو، بينما يعتقد البعض الآخر أن التجارة الخارجية غالباً ما تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (Salvatore, 1994).

انطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة الى استقصاء وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1991–2019)، بحيث يمكن صياغة هذه المشكلة على نحو ما يعبر عنه بشكل رئيسي السؤال الآتي:

ما أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991–2019)؟

### 1.3.أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى استقصاء وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة، (الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة، بالإضافة الى أسعار البترول)، للفترة الزمنية (1991–2019). إضافة الى الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على اتجاه العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
2. بيان أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
3. بيان أثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1991–2019).

4. التعرف على اتجاه العلاقة السببية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1991–2019).

### 1.4.أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور المتعاظم الذي تضطلع به التجارة الخارجية في مختلف الدول، واعتبارها ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، لاسيما في ظل سياسات الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية في إطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. وتبرز القيمة المضافة للدراسة الحالية في أنها تسعى الى استقصاء وتحليل أثر التجارة الخارجية والتقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد من الدخل) خلال الفترة 1991–2019.

### 1.5.فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
2. توجد علاقة سببية بين الواردات والنمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
3. توجد علاقة سببية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
4. يوجد أثر ايجابي لزيادة معدلات الصادرات على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
5. يوجد أثر ايجابي لزيادة معدلات الواردات على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).
6. يوجد أثر ايجابي لزيادة أسعار البترول على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد في المملكة خلال الفترة (1991–2019).

## 2. الإطار النظري للدراسة

### 1.2 مفهوم التجارة الخارجية

ما من تعريف محدد ومتفق عليه للتجارة الخارجية، بقدر ما أن هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي صاغها الخبراء والباحثون، من أبعاد وزوايا متعددة؛ إذ يشير مفهوم التجارة الخارجية إلى "نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول" (مسعداوي، 2016، 18).

كما تُعرف التجارة الخارجية بأنها "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات" (عابي، 2019، 3)؛ أو هي "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (عبد العظيم، 2000، 14)، أو بأنها "تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي" (بن عيسى وكشرود، 2016، 3).

وفي تعريف آخر للتجارة الخارجية، هي "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء الدول المجاورة للدولة أو الدول غير المجاورة لها" (العصار وآخرون، 2000، 12).

وعرفت التجارة الخارجية أيضاً على أنها "منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة؛ إذ يمكن أن يمارس التجارة الخارجية الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية" (شيخي، 2012، 11)؛ إذ تنظر التجارة الخارجية الى مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الذى يقوم بين الدول، والى العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بينها، على أساس السلع والخدمات المتبادلة، ما جعلها أحد فروع علم الاقتصاد، الذي يعنى بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، التي تجسدها حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، اضافة الى سياسات التجارة التي تطبقها الدول للتأثير على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال في النطاق الدولي (الرفاتي، 2016، 16).

وعلى نحو أعم وأشمل، تعرف التجارة الخارجية على أنها "عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتتمثل بالواردات أو خارجة منها وتتمثل بالصادرات (ولد سيدي، 2012، 11).

### 2.2 مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف مصطلح النمو الاقتصادي بانه تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج، ويتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل اقتصاديه أهمها راس المال العيني كالآلات والمعدات، وراس المال البشري فالإنسان هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

## 3. الدراسات السابقة ذات الصلة

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني. حيث هدفت دراسة (الغامدي والانديجاني،2010) الى البحث في أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990–2018، وتحليل حجم نمو الصناعة التحويلية ومساهمتها في النمو الاقتصادي. فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للصناعات التحويلية وتطورها في المملكة وحجم تأثيرها في نمو الاقتصاد السعودي. كما تم الاستناد الى منهجية التحليل القياسي باستخدام مجموعة من أساليب الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي للصناعات التحويلية ومعدل الصادرات النفطية ومعدل القروض الصناعية ومعدل صادرات الصناعات التحويلية. وتوصلت الدراسة إلى

وجود تأثير سلبي للصناعات التحويلية والصادرات النفطية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما كان التأثير إيجابي في الاجل القصير. كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في المدى القصير وعلاقة عكسية للقروض الصناعية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي. وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بالصناعات التحويلية وتعظيم الصادرات الصناعية، بالإضافة إلى التوصية بالتوسع بالقروض الصناعية وزيادة الاستثمار في القطاع الصناعي والاهتمام أكثر بالاستثمار برأس المال البشري لأهميته للنمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير.

كما هدفت دراسة (أبو اليزيد والعمر، 2012) الى تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980–2008 م، حيث تم استخدام مجموعة من أساليب الاقتصاد القياسي التحليلية المتقدمة لتحليل الظاهرة محل الدراسة. وقد خلصت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين جميع متغيرات الدراسة ووجود تأثير قوي للصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه من النمو الاقتصادي للصادرات النفطية، ومن الصادرات النفطية للنمو الاقتصادي. وأيضا، وضحت الدراسة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من واردات السلع الرأسمالية ومن الصادرات غير النفطية للنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتشجيع الصادرات غير التقليدية أو إحلال الواردات.

أيضاً هدفت دراسة (لغيصم، 2016) الى تحليل أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990–2014 م، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. كما استخدمت الدراسة نموذج اقتصاد قياسي للانحدار الذاتي للمتجه Vector Auto–Regressive (VAR)، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طرديه ذات دلاله إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري. كما بينت الدراسة أن الصادرات النفطية لها تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية على الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فقد أوصت الدراسة بأن تقوم المملكة بتشجيع الصادرات.

وهدفت دراسة (أبو جامع، 2016) الى تحديد أثر الصادرات والواردات على كل من النمو والتنمية في فلسطين، وذلك خلال الفترة 1995–2014 م. واستخدمت الدراسة التحليل القياسي الذي يربط بين الصادرات والواردات والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي تارة، ومؤشر التنمية ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد تارةً أخرى. كما استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى واختبار جرانجر للسببية لتقصي فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى وجود أثراً إيجابياً معنوياً لنمو الواردات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في حين أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي ضعيف للنمو في الصادرات على النشاط الاقتصادي. وقد أوصت الدراسة بتوجيه الواردات بالسياسات التجارية المناسبة بما يخدم النمو والتنمية بصورة أفضل من خلال تقنين الاستيراد المفرط من السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى تطوير قطاع التصدير وتعزيز البنية التحتية والمؤسساتية.

كما هدفت دراسة (الزيد والنويصر، 2020) الى اختبار مدى التأثير الإيجابي لكل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة 1971–2017م. واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية في التحليل، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات

الموزعة (ARDL) خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي معنوي ودال احصائياً للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما أظهرت الدراسة أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في السعودية يظهر بعد السنة الأولى في الأجل القصير. وبينت الدراسة أيضاً وجود تأثير إيجابي للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الاجل الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة تركيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم ايجابياً في تحقيق الأهداف المرجوة في رؤية 2030، بالإضافة الى تنويع الصادرات الغير نفطية وتحسين البنية التحتية لما لها من تأثير إيجابي لرفع مستوى النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة الى الاستمرار في تطوير الشمول المالي ومتطلبات التمويل لجذب الائتمان المصرفي.

## 4. منهج الدراسة ونموذج القياس

### 1.4 منهج الدراسة

يمثل هذا القسم من الدراسة الجانب التطبيقي للنموذج المقترح لقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1991 – 2019) بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، لتحديد شكل واتجاه العلاقة على مستوى طويل الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقيد لقياس الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير في اتجاه العلاقة في الأجل الطويل.

### 2.4 نموذج القياس والمتغيرات المستخدمة في الدراسة:

تم توصيف العلاقة بين متغيرات النموذج وهي المتغيرات التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة أنها المتغيرات ذات التأثير الواضح وتتمثل في متوسط نصيب الفرد من الدخل (كمؤشر عن النمو الاقتصادي) الى جانب حركة تدفقات التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات وأسعار البترول وتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$LnGrowtht_t = \alpha + \beta_1 Export_t + \beta_2 \ln import_t + \beta_3 oil_prices_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث إن:

$Growtht_t$: متوسط نصيب الفرد من الدخل

$Export_t$: إجمالي الصادرات

$Import_t$: اجمالي الواردات

$Oil_prices_t$: أسعار البترول

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : معلمات النموذج

$\varepsilon_t$ : المتغير العشوائي

### 5. بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة للفترة (1991–2019)؛ حيث تم الحصول على بيانات متوسط نصيب الفرد من الدخل، الصادرات، والواردات من التقارير الاحصائية السنوية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، وأهمها تقرير الكتاب الإحصائي السنوي، والنشرة السنوية للتبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، كما تم الحصول على بيانات أسعار البترول من قاعدة بيانات Macrotrends.

**جدول 1:** حجم التجارة والميزان التجاري (مليون ريال) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991– 2019)

| السنة | الصادرات السلعية | الواردات السلعية | حجم التجارة | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| 1991 | 178,624 | 109,387 | 288,011 | 69,237 |
| 1992 | 188,325 | 124,606 | 312,931 | 63,719 |
| 1993 | 158,770 | 105,616 | 264,386 | 53,154 |
| 1994 | 159,590 | 87,192 | 246,782 | 72,398 |
| 1995 | 187,403 | 105,187 | 292,590 | 82,216 |
| 1996 | 227,428 | 103,980 | 331,408 | 123,448 |
| 1997 | 227,443 | 107,643 | 335,086 | 119,800 |
| 1998 | 145,388 | 112,397 | 257,785 | 32,991 |
| 1999 | 190,084 | 104,980 | 295,064 | 85,104 |
| 2000 | 290,553 | 113,240 | 403,793 | 177,313 |
| 2001 | 254,898 | 116,931 | 371,829 | 137,967 |
| 2002 | 271,741 | 121,088 | 392,829 | 150,653 |
| 2003 | 349,664 | 156,391 | 506,055 | 193,273 |
| 2004 | 472,491 | 177,659 | 650,150 | 294,832 |
| 2005 | 677,144 | 222,985 | 900,129 | 454,159 |
| 2006 | 791,339 | 261,402 | 1,052,741 | 529,937 |
| 2007 | 874,403 | 338,088 | 1,212,491 | 536,315 |
| 2008 | 1,175,482 | 431,753 | 1,607,235 | 743,729 |
| 2009 | 721,109 | 358,290 | 1,079,399 | 362,819 |
| 2010 | 941,785 | 400,736 | 1,342,521 | 541,050 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 874,171 | 1,861,069 | 493,449 | 1,367,620 | 2011 |
| 873,029 | 2,039,975 | 583,473 | 1,456,502 | 2012 |
| 778,941 | 2,040,106 | 630,582 | 1,409,523 | 2013 |
| 632,246 | 1,935,997 | 651,876 | 1,284,122 | 2014 |
| 108,280 | 1,418,346 | 655,033 | 763,313 | 2015 |
| 162,787 | 1,214,059 | 525,636 | 688,423 | 2016 |
| 327,435 | 1,336,328 | 504,447 | 831,881 | 2017 |
| 589,908 | 1,617,893 | 513,993 | 1,103,900 | 2018 |
| 406,651 | 1,555,374 | 574,361 | 981,012 | 2019 |

**المصدر**: الهيئة العامة للإحصاء

بحسب تقارير الهيئة العامة للإحصاء ، فإن التجارة الخارجية في المملكة شهدت انتعاشاً ملموساً في أعقاب انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر من العام 2005، إذ تظهر تلك التقارير زيادة في حجم الصادرات، بحيث بلغت 1,175,482 مليون ريال في عام 2008، وبالرغم من أنها انخفضت عن ذلك في عامي 2009-2010، إلا إنها عاودت الارتفاع الى مستوى لم تسجله من قبل منذ العام 1991، حيث بلغت قيمة الصادرات 1,367,620، 1,456,502، 1,409,523، 1,284,122، وذلك في الفترة 2011-2014 بالترتيب على التوالي (الهيئة العامة للإحصاء، 2013)، (الهيئة العامة للإحصاء، 2016).

**شكل 1**: تطور الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2019)

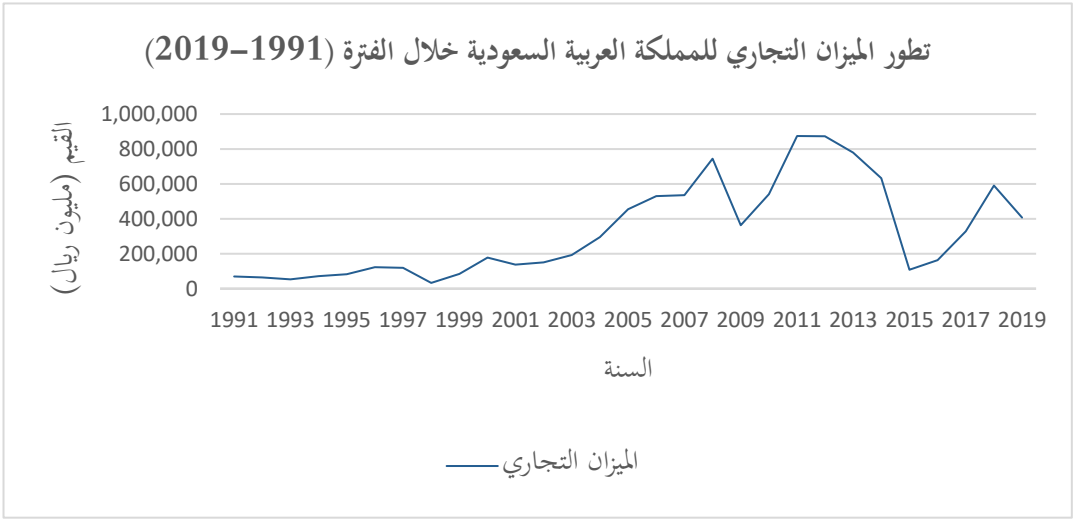


**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء

**شكل 2:** تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (1991-2019)

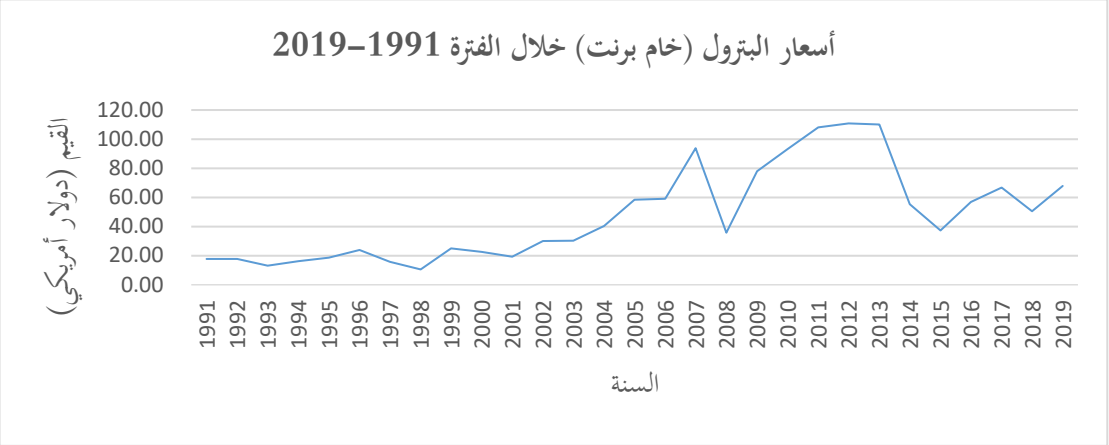


**المصدر:** من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات Macrotrends

**جدول 2:** الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

| | متوسط دخل الفرد Per capita | الصادرات Exports | الواردات Imports | أسعار البترول Oil prices |
|---|---|---|---|---|
| الوسط Mean | 55,754.9 | 633,446.9 | 303,186.2 | 47.7 |
| الوسيط Median | 52,757 | 677,144 | 222,985 | 37.28 |
| اعلى قيمة Maximum | 95,300 | 1,456,502 | 655,033 | 110.8 |
| اقل قيمة Minimum | 28,217 | 145,388 | 87,192 | 10.5 |
| الانحراف المعياري Std. Dev. | 25,241.1 | 440,834.1 | 207,274.4 | 31.8 |

**المصدر:** من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews)

نلاحظ من الجدول (2)، أن النتائج المتعلقة بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، بينت أن متوسط الصادرات في المملكة العربية السعودية بلغ 4255 مليون ريال خلال الفترة 1991-2019، بحيث بلغت أعلى قيمة للصادرات 14287 مليون ريال خلال عام 2012، في حين بلغت أقل قيمة للصادرات في المملكة 1.453880 مليون ريال في عام 1998.

بالنسبة للواردات، فقد بلغ متوسط الواردات في المملكة 2150 مليون ريال خلال الفترة 1991-2019. في حين بلغت أعلى قيمة للواردات 6550 مليون ريال خلال العام 2015، كما بلغت أقل قيمة للواردات في المملكة 87,192 ريال خلال عام 1994.

أيضاً، نلاحظ من الجدول (2) أن متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية، قد بلغ 55.687 ألف ريال خلال الفترة 1991-2019، وخلال هذه الفترة أيضاً كان الحد الأدنى لمتوسط دخل الفرد في المملكة 28.217 ألف ريال في عام 1998، في حين بلغ الحد الأعلى لمتوسط دخل للفرد 95.300 ألف ريال في عام 2013؛

وهذا يشير الى ارتفاع ملحوظ في متوسط دخل الفرد بالتوازي مع نمو حجم التجارة الخارجية متمثلة بالصادرات والواردات، وتذبذب في متوسط دخل الفرد مشابه لمسار ارتفاع معدلات التجارة الخارجية وانخفاضها في المملكة خلال الفترة 1991–2019.

## 6. الإطار التطبيقي وتحليل النتائج:

### 1.6 نتائج تقدير اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح جدول (3) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة، بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) للتحقق من رتبة استقرارها. وأوضحت نتائج الاختبار أن المتغيرات المستخدمة في التقدير جميعها غير ساكنه في المستوي Level عند مستوي معنوية 5%، إلا أنها ساكنه عند الفرق الأول1st Difference عند مستوى معنوية 5%، 1% كما هو موضح في الجدول رقم (3).

**جدول 3:** نتائج استقرار السلاسل الزمنية باستخدام ADF

| السلسلة الزمنية | المستوى Level | | الفرق الأول 1st Difference | |
|---|---|---|---|---|
| | ثابت | ثابت واتجاه زمني | ثابت | ثابت واتجاه زمني |
| $Ln\ Growth_t$ | 0.93 | 391. | 4.142* | 4.551** |
| *P – Value* | 0.99 | 0.61 | 30.00 | 80.00 |
| Ln Import | 0.23 | 2.55 | 3.655* | 623.6** |
| *P– value* | 0.92 | 0.30 | 0.012 | 40.0 |
| Ln Export | 1.25 | 2.03 | 4.654** | 4.561** |
| *P– value* | 0.63 | 0.55 | 0.00 | 60.00 |
| Ln oil_prices | 1.84 | 2.55 | 6.468** | 6.352** |
| *P– value* | 35.0 | 0.30 | 0.00 | 10.00 |

* معنوية عند 5%، ** معنوية عند 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon,1996).

وفي ضوء النتائج الواردة في الجدول السابق، الخاص باختبار استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، عند مقارنه القيم المطلقة لـ(t) المحسوبة بالقيم الحرجة، نلاحظ أن إحصاء (t) المقدر للمعلمة (δ) غير معنوي عند المستوي (Level) سواء كان في ظل وجود ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام زمني، مما يدل على أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوي، وهذا ما تؤكده القيمة الاحتمالية (P –Value) حيث أوضحت أنها أكبر من مستوى المعنوية (α) عند 5%، وايضا عند 1%. وبتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول ($1^{st}$ Difference) للمتغيرات، كشفت النتائج عن رفض فرض العدم والذي يقضي بوجود جذور للوحدة في المتغير محل الاختبار، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية وهي: متوسط نصيب الفرد من الدخل واجمالي الصادرات ، اجمالي الواردات، أسعار البترول هي سلاسل ساكنه عند الفرق الأول سواء في ظل وجود ثابت أو ثابت واتجاه عام زمني وكل متغير على حده يعتبر متكاملاً من الدرجة الأولى I(1) أي أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر I(0).

### 2.6 نتائج اختبار التكامل المشترك

في ضوء اختبار جذر الوحدة السابق (جدول 3)، أوضحت النتائج أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى أي أنها غير ساكنه في المستوى ولكنها ساكنه في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة؛ حيث يشير (Johansen,1998) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (IN~(0)) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، ويمكن وصف العلاقة بأنها علاقة توازنيه طويلة الأجل، ويكون المزيج الخطي كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\varepsilon_t = lnGrowth_t - \alpha - \beta_1 lnExport_t - \beta_2\, lnimport_t - \beta_3 lnoil_prices_t \qquad (2)$$

والخطوة الهامة هي التحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ($\varepsilon t$) متكامل من الدرجة الصفرية أم لا، لذا تمّ إجراء اختبار التكامل المشترك، ويتضح من النتائج الواردة في جدول (6) أن هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر IN~ (0) حيث تمّ رفض فرض العدم عند ($r = 0$) و ($r \leq 1$). مما يدل على وجود معادلتين تحققان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

**جدول 4:** نتائج اختبار التكامل المشترك

| Trace Test | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فرض العدم | الفرض البديل | الاحصاء | | القيم الحرجة عند معنوية 5% | | القيم الحرجة عند معنوية 1% | |
| | | بدون اتجاه | اتجاه | بدون اتجاه | اتجاه | بدون اتجاه | اتجاه |
| $r = 0$ | $r = 1^{**}$ | 96.70 | 114.25 | 69.81 | 88.8 | 77.81 | 97.59 |
| $r \leq 1$ | $r = 2^{*}$ | 50.16 | 67.22 | 47.85 | 63.8 | 54.68 | 71.47 |
| $r \leq 2$ | $r = 3$ | 19.53 | 35.35 | 29.79 | 42.9 | 35.45 | 49.36 |
| Maximum Eigen Test | | | | | | | |
| $r = 0$ | $r \geq 1^{**}$ | 46.53 | 47.03 | 33.87 | 38.33 | 44.01 | 39.37 |
| $r \leq 1$ | $r \geq 2^{*}$ | 31.05 | 31.87 | 27.58 | 32.11 | 37.48 | 32.71 |
| $r \leq 2$ | $r \geq 3$ | 14.45 | 19.58 | 21.13 | 25.82 | 30.83 | 25.86 |

(r) تشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك، (**) تشير إلى رفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وتشير كل من احصائية (Max eignvalue) و (trace test)

قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوي المعنوي 5% و1% سواء في ظل وجود اتجاه عام او بدون.

ويلاحظ عند اختبار فرض العدم ابتداءً من (r=0) والذي يفترض عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وفقاً لاختبار التتبع وقيمة أقصي إحصاء، حيث كانت النتائج معنوية عند 5%، 1%. وتقترح النتائج أن هناك متجهين يحققان التكامل المشترك (r=3) وهذا يعني أن المتغيرات محل الدراسة ينبغي أن تحظي بتمثيل نموذج

تصحيح الخطأ للتعرف على الانحرافات قصيرة الأجل في اتجاه العلاقة التوازنية طويله الأجل، بين متوسط نصيب الفرد من الدخل المؤشر عن النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات المستقلة (الصادرات الواردات، أسعار البترول) وكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

**المعادلة المقدرة في الأجل الطويل**

$$LnGrowtht_t = 23.3 + 0.83Export - 1.33ln\ import_t + 0.162\ oil_prices_t \quad (3)$$

t– statstic (6.28 ) (12.93 ) (5.40 )

وتشير النتائج في المعادلة السابقة (معادلة رقم (3) وجدول رقم (5)؛ أن جميع متغيرات النموذج معنوية وذات دلاله إحصائية؛ حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوي معنوية 5%، وهي(2.06) وتفصيلاً يمكن عرض النتائج كما يلي: (وفقا لما ورد في جدول 5).

**جدول 5:** نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

| المتغير التابع: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر عن النمو $\Delta$ ln $lnGrowth_t$ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المتغيرات المفسرة | β | S.e | (t) Statistic | **القرار** |
| c | −23.37 | – | – | – |
| $\Delta$Ln $Export_t$ | 0.842 | 0.13 | 6.28** | معنوي |
| $\Delta LnImport_t$ | −1.33 | 0.1 | 12.93* | معنوي |
| $\Delta$ln oil_pricest | 0.162 | 0.03 | 5.40* | معنوي |

(*) تشير إلي أن المعلمة معنوية عند 5%– (**) تشير إلي ان المعلمة معنويه عند 1%

1. كانت إشارة معامل إجمالي الصادرات السلعية موجبة ومعنوية، وجاءت النتيجة متفقة مع فرضية الدراسة، وهي أن اجمالي الصادرات تساهم في زيادة معدلات متوسط نصيب الفرد من الدخل بالاقتصاد السعودي.
2. جاءت نتيجة معامل الواردات متفقة مع فرضيه البحث والتي تفترض أنه كلما ارتفعت حجم الواردات كلما أثر ذلك سلباً على النمو الاقتصادي، حيث جاءت الإشارة سالبة ومعنوية عند كل من 5%، 1%.
3. توضح المعادلة السابقة أيضاً أن أسعار البترول ذو إشارة موجبة ومعنوية إحصائياً، حيث إن الايرادات البترولية من أهم مصادر الايرادات للمملكة، وبالتالي فكلما زادت أسعار البترول ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالي ارتفع النمو الاقتصادي.

### 3.6 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من عدم سكون السلاسل الزمنية المستخدمة عند المستوى وسكونها عند الفرق الأول ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنيه طويله الأجل متوسط نصيب الفرد من الدخل وكل من (إجمالي الصادرات السلعية، إجمالي الواردات السلعية وأسعار الواردات). وحسب ( Engle and Granger,1987)، (Johansen,1998)، فان المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنيه

طويلة الأجل، وعليه ينبغي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمكننا من اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والتعرف على ما إذا كانت هناك انحرافات قصيرة الأجل في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، كما أنه يتفادى المشكلات الناتجة عن الارتباط الزائف (Correlation Spurious). وقد تمّ تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج إنجل وجرانجر ذات المرحلتين، حيث تتمثل المرحلة الأولى في تقدير العلاقة التوازنية طويله الأجل، والمرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على العلاقة في الاجل القصير، على النحو التالي:

$$ECT_t = ln\ Growth_t - \alpha - \beta_1\ Export_t - \beta_2\ ln\ Import_t - \beta_3\ ln\ oil_\ prices \quad (4)$$

وتسمى المعلمة ($ECT_t$) بحد تصحيح الخطأ، وظهور هذه المعلمة يعكس الفرضية المسبقة بأن حجم الصادرات الصناعية في المدي القصير لا تتساوي مع قيمتها التوازنية في المستوى طويل الأجل، ولذلك فأنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي في اتجاه العلاقة طويله الأجل. وهنا يمثل معامل تصحيح الخطأ (λ)، معلمة تعديل القيم الفعلية لتطور متوسط نصيب الفرد من الدخل باتجاه القيمة التوازنية من فترة لأخرى، وتحديداً تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t−1) التي يتم تعديلها في الفترة الحالية (t). وقد تمّ تقدير النموذج (ECM) كما هو موضح في جدول رقم (6) الخاص بنتائج نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

**جدول 6:** نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

| المتغير التابع: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر عن النمو InGrowth | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المفسرة | المعلمات في الأجل القصير | t−statstic | القرار |
| $ECT_{t-1}$ | 0.386 | 2.37* | معنوي |
| In Growtht Δ | (− 0.16) | 3.80* | معنوي |
| $\Delta$ $lnExport_t$ | (− 0.17) | 2.44 | معنوي |
| $\Delta Ln\ Import_t$ | 0.274 | 2.97 | معنوي |
| $\Delta Ln\ oil_prices_t$ | −0.038 | 0.422 | غير معنوي |
| SE = 0.029 | F− statistic = 4.42 | $R^2$ = 0.70 | |

(*) تشير إلى أن المعلمة معنوية عند 5%.

وفي ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ الواردة في جدول (6) نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECTt−1) عند مستوي معنوي 5% ولكن الاشارة موجبة على غير المتوقع، مما يدل على أن العلاقة في الأجل القصير لن تتصحح في الاجل الطويل، بمعنى أن الاقتصاد به اختلالات هيكلية نتيجة للتغيرات التي تحدث نتيجة قرارات التنويع الاقتصادي والاعتماد على الايرادات غير البترولية، وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.38) وهذا يعني أن معدل التغير متوسط نصيب الفرد من الدخل يبعد عن القيم التوازنية بنسبة (38%)، كما أنها كانت معنوية عند مستوي معنوية 5% حيث بلغت قيمة t المحسوبة 2.37 وهي أكبر من t الجدولية.

**وفي ضوء نتائج التقدير في الأجلين القصير والطويل توصلت الدراسة إلى ما يلي:**

- الزيادة في نسبة الصادرات السلعية بنسبة 1%، تؤدي إلي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 1.4 % سنوياً، في الأجل القصير، ويستمر أثرها في المدى الطويل بنسبة 0.17% وهذا يعكس أهمية الصادرات في دعم الاقتصاد الوطني حيث كلما زادت الصادرات السلعية زادت متوسط نصيب الفرد من الدخل في الاجلين القصير والطويل.
- أما أثر إجمالي الواردات السلعية، كلما ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 1%، كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة( 1.33 −) حيث كانت الإشارة في الأجل الطويل سالبة ومعنوية وهي نتيجة جاءت متفقة مع الدراسات السابقة والتي تقضي بوجود علاقة سالبة بين حجم الواردات السلعية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث كانت الاشارة سالبة ومعنوية وهو ما يدل على أن كلما زادت الواردات الاستهلاكية كلما انخفض النمو الاقتصادي، بينما كانت العلاقة في الاجل القصير موجبة ومعنوي حيث بلغ معامل Ln import في الأجل القصير (0.273).
- بينما كانت اشارة أسعار البترول موجبة ومعنوية في الاجلين الطويل والقصير، حيث كان معامل أسعار البترول ذو أثر موجب على متوسط نصيب الفرد من الدخل وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفعت اسعار البترول بنسبة 1% ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 16% في الأجل الطويل، وكانت إشارة معلمة تصحيح الخطأ في الأجل القصير سالبة وتبلغ (0.0.38−) مما يدل على إن الانحرافات تتعدل في الأجل القصير في اتجاه وضع التوازن.
- بلغ معامل التحديد 70% وهذا يدل على ان المتغيرات المفسرة تؤثر على سلوك متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 70%، وهذا يدل على ان القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة.
- بإجراء اختبار F اتضح ان النموذج ذو جودة توفيق مرتفعة حيث كان FC المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5%

### 4.6 إحصائيات فحص البواقي

وبخصوص نتائج فحص البواقي فيتضح من النتائج الواردة في جدول (7) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء وفقاً لاختبار (LM)، ومن ثم لا يتم رفض فرض العدم الذي يقضي بعدم وجود ارتباط بين الاخطاء حيث كانت قيمة (P−value) = 0.10 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، 0.1.

**جدول 7:** اختبارات فحص البواقي Residuals

| الاختبار | القيمة المقدرة | P- value |
|---|---|---|
| Normality (Jarque - Bera) | [1] : -0.878254<br>[2] : -0.879478<br>[3] : -0.362680 | 0.0781<br>0.0431<br>0.9091 |
| Breusch – Godfrey Serial Correlation (LM- Stat) | [1] : 32.01<br>[2] : 17.61 | 0.109<br>0.858 |
| Residual Heteroskedasticity Tests | 230.0 | 0.77 |

كما يتضح أيضاً خلو النموذج من مشكله عدم ثبات التباين، حيث تمّ قبول فرض العدم لاختبار (Chi – square)، حيث بلغت قيمة 0.7 = (P– value) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، 0.1. كما أوضحت النتائج أن الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت القيمة الاحتمالية (P –value) لاختبار J– Berra 0.078 ؛ وهو ما يعني قبول فرض العدم والذي يقضي بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

## 7. النتائج والتوصيات

بعد التأكد من صحة النموذج إحصائياً يمكن تعميم النتائج القياسية للنموذج وتحليلها.

### 1.7 النتائج

هدف البحث إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على متوسط نصيب الفرد من الدخل ، كمؤشر عن النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة من 1991 – 2019 وقد تمّ تقدير نموذج قياسي وفقاً لمنهجية التكامل المشترك، والذي أوضح أن هناك علاقة توازنيه طويله الأجل بين متغيرات النموذج، كما تمّ تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على شكل واتجاه العلاقة في الأجل القصير، وقد أوضحت الدراسة أن العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبين الصادرات السلعية علاقة طردية ومعنوية إحصائياً؛ وهي نتيجة جاءت متفقة مع فرضية الدراسة، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه (أبو اليزيد والعمر، 2012 ، لغيصم، 2012، و الزيد والنويصر، 2020 ).أيضاً، أوضحت النتائج أن هناك انحرافات في العلاقة التوازنية على المستوى قصير الأجل، إلا أن هذه الاختلالات ستتزايد سنوياً بنسبة 0.38، بالاعتماد على قيمة معلمة تصحيح الخطأ ($ECT_{t-1}$).حيث كانت ذو إشارة موجبة ومعنوية إحصائياً. الامر الذي بات ضرورة لتطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية أملاً في خلق ميزة تنافسية للصادرات السعودية، حيث اوضحت الدراسة أنه كلما ارتفع اجمالي الصادرات ارتفع النمو الاقتصادي.

على الجانب الاخر، أوضحت النتائج أن الواردات ذات تأثير على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ويرجع ذلك الى أن معظم الواردات السلعية الى المملكة هي واردات سلعية استهلاكية، الأمر الذي أدى الى انخفاض النمو كلما زاد الاستهلاك الخارجي من سلع (الواردات)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه (أبو اليزيد والعمر، 2012) بينما تتعارض مع ما توصلت اليه دراسة (أبو جامع، 2016) والتي بينت أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لنمو الواردات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وقد جاء تأثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي بصورة ايجابية، وهي نتيجة منطقية، حيث كلما زادت أسعار البترول، ارتفعت الواردات البترولية، مما أدى الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

### 2.7 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحثان الجهات المعنية بضرورة العمل على خلق وتطوير مجالات انتاجية جديدة تسهم في تنويع الصادرات وزيادة معدلاتها، في مقابل خفض الواردات الاستهلاكية، بما ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، والعمل على تطوير سياسات فعالة لدعم الصادرات في المملكة تسهم بدور فاعل في رفع مستوى النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يوصي الباحثان بتطوير سياسات وبرامج اقتصادية تهدف الى التحفيز والتشجيع على الاستثمار في الصناعات التقنية الدقيقة والخدمات المتصلة بها في إطار الرؤية الوطنية للمملكة 2030، نظراً لما يمكن أن يسهم به ذلك من دور بالغ الأهمية والتأثير في تنمية الصادرات الوطنية، ورفع مستويات النمو الاقتصادي في المملكة.

ويوصي الباحثان أيضاً بالقيام بالمزيد من الدراسات القياسية لبحث أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمؤشرات أخرى مثل الانفاق الاستهلاكي ومعدلات البطالة والتوظيف، والمزيد من البحوث المتعددة الأهداف والأغراض في دراسة التجارب الاقتصادية للدول الرائدة في هذا الاتجاه، والبحث في امكانية الاستفادة الفعلية والمباشرة منها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للمملكة. كما يوصي الباحثان بترشيد استهلاك النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة وإيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة، عن طريق تنويع مصادر الدخل.

## 8. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، للفترة (1991–2019)، وذلك بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، لتحديد شكل واتجاه العلاقة على مستوى طويل الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقيد لقياس الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير. وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية: أولاً، أن هناك علاقة توازنيه طويله الأجل بين متغيرات النموذج. ثانياً، أن العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبين الصادرات السلعية علاقة طردية ومعنوية إحصائياً. ثالثاً، أن هناك انحرافات في العلاقة التوازنية على المستوى قصير الأجل. رابعاً، هناك أثر سلبي لزيادة معدلات الواردات على النمو الاقتصادي . خامساً، هناك أثر ايجابي لزيادة أسعار البترول على النمو الاقتصادي . وفي ضوء هذه النتائج، توصي هذه الدراسة بما يلي: أولاً، العمل على خلق وتطوير مجالات انتاجية جديدة تسهم في تنويع الصادرات وزيادة معدلاتها، في مقابل خفض الواردات، بما ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. ثانياً، تطوير سياسات وبرامج اقتصادية تهدف الى التحفيز والتشجيع على الاستثمار في الصناعات التقنية الدقيقة والخدمات المتصلة بها في إطار الرؤية الوطنية للمملكة 2030. ثالثاً، إجراء المزيد من الدراسات القياسية لبحث أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي معبراً عنها بمقاييس أخرى مثل الانفاق الاستهلاكي ومعدلات البطالة والتوظيف.

## المراجع

### أولاً المراجع العربية:

الزيد، أروى وساره النويصر (2020). أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي.

الرسول، أحمد أبو اليزيد، وإبراهيم صالح العمر،(2012). تحليل قياسي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية: تطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة 1980 –2008. مجلة الكويت الاقتصادية 16 (23)، 27–57.

الانديجاني، مها، وريم الغامدي، (2020). أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1990–2018). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية 4 (3)، 108–126.

ابن لغيصم، سعود عبد الله عواد، (2016). أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات للعلوم الإدارية، 43 (2)، 895–906.

أبو جامع، جابر، (2016). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين (1995–2016)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 30(9)، 1847–1876.

الدخيل، سارة محمد، (2019). أثر الصادرات الغير نفطية على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1988–2017)، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، (13)، يوليو، 1–22.

الرفاتي، ناهض رسمي إسماعيل، (2016). انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر– غزة، فلسطين.

العصار، رشاد، حسام داود، عليان الشريف ومصطفى سلمان، (2000). التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

المرعي، محمد عبد الكريم وعماد الدين أحمد المصبح، (2017). تحليل التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (1984–2015)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، 10(2)، 137–169.

الهيئة العامة للإحصاء (2016). نشرة التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، المملكة العربية السعودية– الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء (2013). نشرة التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين (1435–1434هـ)، المملكة العربية السعودية– الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء (2019). الصادرات والواردات السلعية في المملكة العربية السعودية– يوليو 2019، المملكة العربية السعودية– الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء (2019). الصادرات والواردات السلعية في المملكة العربية السعودية– نوفمبر 2019، المملكة العربية السعودية– الرياض.

بن عيسى، أمجد ومحمد كشرود، (2016). انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (1005–2014)، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي– تبسة، الجزائر.

شيخي، حفيظة، (2012). ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.

صافي، سمير، (2015). مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E–Views، مكتبة آفاق، غزة–فلسطين.

طالب، دليلة، (2016). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980–2013)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 3(2)، 99–113.

عابي، وليد، (2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة عباس فرحات–سطيف 1، الجزائر.

محمد، شيخي، (2012). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان–الأردن.

مسعداوي، يوسف، (2016). دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

ولد سيدي، الحسن، (2012). دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية– دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر.

**ثانياً المراجع الأجنبية:**

Salvatore, Dominick, (1994). Trade and Trade Policies of Developing Countries. MEDIT W 4/94, 4-11.

MacKinnon, James G. (1996). Critical Values for Cointegration Tests. Queen's Economics Department Working Paper No. 1227.

Engle, R. F., and Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society, 251-276.

Hansen, P. R., & Johansen, S. (1998). Workbook on cointegration. Oxford University Press on Demand.